٣- **الانتخابات المباشرة وغير المباشرة :**

وهذه أحدى الوسائل الذي يتم اللجوء إليها ، أما بصورة مباشرة كانتخاب حكومة او برلمان (جمعية وطنية) او رئيس للبلاد ، وهناك انتخابات غير مباشرة يقوم به أعضاء البرلمان لتعيين مجلس الرئاسة او مجلس رئاسة الوزراء ، باعتبار النواب قد تم انتخابهم من قبل الشعب وهم يقومون بانتخاب ماسبق ذكره .

٤- **استطلاعات الرأي العام :**

دأبت كثير من الدول الديمقراطية على أجراء عمليات استطلاع الرأي العام عن قضايا محددة تهم الشعب او صناع القرار ، وتقوم بأجراء وتقوم بأجراء استطلاع الرأي جهات كثيرة ، منها بعض وسائل الأعلام والمعاهد المتخصصة ، وبعض مؤسسات المجتمع المدني .

هذه هي أهم الآليات التي تعتمدها الدولة الديمقراطية في حياتها وشؤونها المختلفة .

والدستور يمثل فلسفة الدولة وشكل الحكم والعلاقات المتنوعة داخل المجتمع ، ولهذا ترسخ مبدأ احترام الدستور وعدم تجاوز القوانين المنبثقة عنه ، وإرجاع الاختلاف في فهم وتفسير المواد الدستورية الى جهة قانونية مختصة واحدة ، وهي المحكمة الدستورية والتي لها الكلمة الفصل في التنازعات القانونية .ان مبدأ احترام الدستور والقوانين المنبثقة منه يمثل ضمانة الديمقراطية القوي في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في النظام الرأسمالي ، أما ما يمكن ان يطرأ من تغييرات على المواد الدستورية بسبب التطور أو تلبية لحاجة معينة او لمجابهة ظرف طارئ ، فقد نصت الدساتير في موادها المختصة بهذا الأمر بكيفية معالجة مثل هذه الأمور ، وعادة يؤخذ رأي الشعب بشكل مباشر او غير مباشر في تعديل أو إضافة أو حذف بعض مواد الدستور .

٢- تداول السلطة سلميا :

توصل النظام الرأسمالي بعد فترة من تطوره الى ان احترام السلطة الشرعية المنتخبة من قبل الشعب ، يمثل ضمانة ازدهار الأعراف والحياة الديمقراطية ، وان قاعدة تداول السلطة بشكل سلمي عبر الاقتراع العام ، كفيل بتحقيق العدالة بين جميع الأطراف السياسية التي ترغب في استلام دفة الحكم ، إضافة الى تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي .ويعتبر تداول السلطة بشكل سلمي بين الأطراف السياسية ، شكل راق من أشكال الصراع القائم بين الحكام والشعوب ، والذي تطور من الحالة الدموية العنيفة الى الحالة السلمية ، عن طريق صندوق الانتخاب .

((فالديمقراطية الحديثة ليست الا ثورة بيضاء حيث يبدل الشعب حكامه بواسطة الانتخاب حينا بعد حين ، والشعوب الان تستخدم أوراق التصويت لعين الغرض الذي كانت تستخدم السيوف من أجله قديما)) .وقد استبدلت الديمقراطية الحديثة مبدأ الحكم الإلهي (الثيوقراطي) في الغرب بمبدأ المحاسبة والمراقبة والتأييد او الرفض للحكام ، كما قال مونتسكيو .

٣- سيطرة المدنيين على المؤسسة العسكرية:

تقضي الديمقراطية الحديثة سيطرة الحكومة المدنية المنتخبة على المؤسسة العسكرية وغيرها من المؤسسات الأمنية وتحييدها ، وجعل مهامها الحفاظ على الأمن والدفاع عن البلاد والخضوع لرأي الحكومة والبرلمان وإعطائها الصبغة المهنية فقط .

وهذه السيطرة ضرورية لجهتين :

فالأولى تكمن في تنفيذ سياسات الحكومة المنتخبة شرعيا والجهة الثانية هو ضمان ابعاد المؤسسة العسكرية عن التدخل في الشؤون السياسية ، لان ذلك يعرض الديمقراطية للخطر ، بسبب الانقلابات العسكرية التي يولع بها جنرالات الجيش ، وبذلك تضمن وحدة البلاد واستقرارها وازدهارها ، كون ان النمو الاقتصادي يحتاج الى بيئة مستقرة امنيا لكي يزدهر ، فراس المال جبان – كما يقول المثل الاقتصادي الشهير ، لا يخاطر في بيئة غير مستقرة امنيا .

٤- حرية الاعلام : السلطة الرابعة

تقوم وسائل الأعلام والأحزاب والشخصيات الاجتماعية المهمة من خارج الحكومة ، بدور الرقابة على الأداء الحكومي كمعارضة يقضه ، وقد بدأت كثير من الدول في اعتماد ((حكومة الظل)) إزاء الحكومة القائمة والتي تعتبر حكومة بديلة للمعارضة خارج السلطة ، تقوم بمراقبة العملية السياسية ، وتقوم بالضغط السياسي عن طريق تشكيل جماعات ضغط (لوبي) داخل البرلمان للتأثير على الأداء الحكومي ، ويصل الأمر أحيانا كثيرة الى طلب التصويت بسحب الثقة عن الحكومة ، عندما يضعف أداؤها او تفشل في تحقيق شعاراتها .وكذلك فان الأعلام بوسائله وتقنياته المتنوعة ، يلعب دورا فاعلا كسلطة رابعة لمراقبة وتقييم الأداء الحكومي وكشف سلبياته باستمرار .ان هذه القاعدة تتيح دائما تحسين الأداء الحكومي ، وتضمن عدم استبداد الحكومة او خروجها على القيم الديمقراطية .

٥- مؤسسات المجتمع المدني :

يقصد بمؤسسات المجتمع المدني ((الهيئات والمنظمات التي يقيمها الأفراد خارج نطاق الدولة وبعيدا عن سيطرتها ونفوذها)) ، وبمجموع تلك المنظمات يتكون ما يعرف بالمجتمع المدني ، والذي يعتبر شخصية اعتبارية قائمة على أساس الاشتراك في الأهداف بين أفراد كل مؤسسة من مؤسساته وهو بمعنى أخر ((مجموعة الروابط الطوعية التي يقيمها الأفراد خارج نطاق الدولة)) .

فنقابات العمال والموظفين وجمعيات الإعلاميين والمؤسسات الاجتماعية والهيئات المهنية المتخصصة ومراكز أنتاج الأفكار ومعاهد الأبحاث ، هذه كلها تعتبر من مؤسسات المجتمع المدني ، وكذلك يمكن اعتبار الاحزاب المستقلة والبعيدة عن تحكمها ونفوذها جزءا من مؤسسات المجتمع المدني .

وان من مهام وواجبات هذه المؤسسات المختلفة هو تقديم منفعة عامة للمجتمع ، وتكوين رأي عام ضمن القوانين النافذة في البلد ، كما ان من مهامها أيضا عقلنه وضبط سلوك أعضاءها القوانين النافذة ، ولوائح الأنظمة الداخلية لها ، وضمان عدم تجاوز الحكومة وأجهزتها ، لحقوق أفرادها عن طريق اللجوء الى القضاء وقوة القانون الذي يحكم الجميع بلا استثناء .لكن هناك خطر يهدد مؤسسات المجتمع المدني ، وهو تنامي رأس المال وتحكمه عن طريق نفوذه المباشر او غير المباشر بهذه المؤسسات ، وهذا مما يؤدي الى أضعافها وقلة تأثيرها في الواقع الاجتماعي والسياسي .وقد نشا مصطلح المجتمع المدني ((في أوج أزمة العصور الوسطى أبان القرن السابع والثامن عشر الميلادي ، فكان عنوانا لقطيعة واضحة مع خصائص النظام الأوربي القديم ولافتة جديرة تعبر عن قوى فكرية ومجتمعية صاعدة وأخرى منحدرة)) .

٦- التعديدية السياسية:

إن من ابرز سمات الديمقراطية هو وجود الحرية السياسية للمواطنين والمكفولة دستوريا وهذه الحرية تسمح بإنشاء أحزاب وهيئات سياسية تشارك في اللعبة الديمقراطية بحسب أسس وقواعد النظام الرأسمالي

٧- فصل السلطات:

في النظم الديمقراطية تقوم ثلاث سلطات ، هي السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية .وتعتمد النظم الديمقراطية على مبدأ فصل السلطات واستقلالها عن بعضها ، عن طريق تضمين الدستور ذلك وتشريع بعض القوانين التي تبين حدود ومسؤوليات وصلاحيات كل سلطة من هذه السلطات ، وكذلك أنواع العلاقات بينها ، بما يسهل العملية الديمقراطية ، لان كثيرا من المشاكل والتجاوزات تحدث نتيجة تداخل عمل السلطات ، وعدم بيان حدود كل واحدة منها .

٨- حكم الأكثرية :

يقول جون لوك ((إن حق الأكثرية التي اكتسبت سلطة الجماعة بالاتحاد في استخدام تلك السلطة لتشريع القوانين وتنفيذها بواسطة موظفين عينوا لذلك)).

وهذا يعني ان صندوق الاقتراع هو الذي يعطي السلطة لفرد أو حزب عن طريق حصولهما على أكثرية الأصوات .وهذه الأكثرية تتبدل بأصوات الناخبين ، فما كان بالأمس أكثرية في البرلمان ، قد يصبح اليوم أقلية بعد خسارته في الانتخابات ، وهكذا تستمر العملية الديمقراطية .وقد انتقد بعض المفكرين الغربيين تسلط الأكثرية ، وشككوا بإقامة الديمقراطية بكل أبعادها ، فقال جان جاك روسو في هذا الصدد ((وإذا أخذنا عبارة الديمقراطية بكل معناها الدقيق نجد ان الديمقراطية الحقيقية لم توجد أبدا ولن توجد أبدا ، فمما يخالف النظام الطبيعي ان يحكم العدد الأكبر وان يكون العدد الأصغر هو المحكوم ولا يمكن أن نتصور بقاء الشعب مجتمعا على الدوام في الشؤون العامة)) .وهو بهذا القول يصيب كبد الحقيقة التي تشير بوضوح الى ان اي نظام وضعي يبتدعه الإنسان من تلقاء نفسه لا يمكن أن يحقق السعادة المطلوبة لبني البشر الطالبين للكمال . لكنه يبقى أفضل من غيره من الأنظمة الوضعية المستبدة التي أهدرت كرامة الإنسان وأهلكت الحرث والنسل .ويبقى النظام الذي انزله الله تعالى الى عباده هو النظام الأفضل والأكمل الذي يحقق الخلافة في الأرض من جهة ، ويربط الإنسانية مع بارئها الرحيم عبر منظومة معرفية ارتقائية تتصاعد باستمرار من جهة أخرى .

الآليات العامة للديمقراطية :

تعتبر الآليات التي تعتمد في الديمقراطية بمثابة الوسائل التي يتم عن طريقها تحقيق حالة الديمقراطية في الدول التي تعتمد الخيار الديمقراطي في حياتها السياسية والاجتماعية ، ومن ابرز هذه الآليات :

١- الاستفتاء الشعبي :

وبواسطته يتم عرض القضايا المهمة التي تتعلق بمصالح الشعب وعلى الشعب أخذ موافقته او رفضه ، مثل اختيار الدستور او اعتماد شكل معين من أشكال الحكم (برلماني ، رئاسي ، مجلسي ....الخ) ونوع الحكم (جمهوري ، ديني ، ملكي ، مدني) ، او اختيار اقليم معين الانفصال او الاتحاد مع غيره ، من القضايا التي لامناص من الرجوع الى رأي الشعب فيها .

٢- الاقتراع العام :

ويتم عن طريق صناديق الانتخابات التي تقرر شكل الحكومة القادمة ، وهناك اقتراع يجري في البرلمان لمنح الثقة او حجبها عن الحكومة او لأخذ القرارات التي يرتأيها البرلمان